الاتحاد الأردني للتأمين و نقابات العمال والوطنية لحماية المســـتهلك والتأمينات الصحية يرفضون لائحة الأجور الطبية

رفض كلًا من الاتحاد الأردني للتأمين والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ، بالإضـافة الي الجمعية الوطنية لحماية المسـتهلك و الجمعية الأردنية للتأمينات – والذين يمثلون الهيئات الدافعة للفاتورة العلاجية – لائحة الأجور الطبية لعام 2024.

واجتمع ممثلو الهيئات الدافعة للفاتورة العلاجية في مقر الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن والذي يمثل 17 نقابة عمالية وعمال الوطن، إضـــافة إلى الجمعية الوطنية لحماية المســـتهلك والجمعية الأردنية للتأمينات الصـــحية و الاتحاد الاردني لشـــركات التأمين لمناقشـــة قرار مجلس نقابة الأطباء بفرض لائحة الأجور الطبية لعام 2024 والتي تم نشـــرها في الجريدة الرســـمية بموافقة وزير الصـــحة والتي تشـــير الي أنها صـــدرت بناءً على الاتفاق الذي تم بين نقابة الأطباء ووزارة الصـــحة والجهات الدافعة للفاتورة الطبية حيث قرر المجتمعون رفض اللائحة المذكورة للأسباب التالية-:

أولًا ، عدم وجود توافق على صدور اللائحة المذكورة.

ثانيًا ، لم تراع اللائحة المقترحات المقدمة من الجهات دافعة الفاتورة الطبية التي تم تقديمها بالاجتماعات المتتالية مع نقابة الأطباء والتي تمت برعاية وزارة الصـحة التي استمرت لأكثر من ستة أشـهر حيث جاءت مخرجات هذه اللائحة دون الأخذ بعين الاعتبار أي اقتراحات تم تقديمها من قبل الجهات الممثلة لدافعي الفاتورة.

ثالثًا ، أن الزيادات الكبيرة على أجور الإجراءات الطبية والتي يصل بعضـها لما يزيد عن 500% إضـافة إلى زيادة الكشـفيات الطبية وأجور الإشراف الطبي بنسبة 100%، إضافة إلى استحداث إجراءات جديدة موجودة أساسا بلائحة الأجور الطبية لعام 2008، كما لم تراعي الوضـــع الاقتصـــادي والقوة الشـــرائية للمواطن غير المؤمن أو الكلف الإضـــافية التي ســـتتكبدها صناديق التأمين الصحي لدى الشركات الكبرى والنقابات والمؤسسات الخاصة حيث جاءت هذه الزيادات خارج حدود المنطق والقدرة على تحملها.

رابعًا ، لم تراع هذه اللائحة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي سيلحق بالمواطن والعامل والسياحة العلاجية والضرر الذي سيلحق بالحكومة من خلال زيادة الضغط على المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية التي سيزيد العبء عليها نتيجة عدم قدرة غير المؤمنين صحيا من إيجاد العلاج اللازم.

خامسًا ، أن الترويج لهذه اللائحة من قبل النقابة على أنها ستكون في مصلحة المواطن وأنها تخص قطاع دون آخر هو محض افتراء وتجاوز على الحقيقة حيث سيتأثر من هذه اللائحة جميع فئات المجتمع الأردني.

وأشارت الهيئات الدافعة للفاتورة العلاجية الي أن السير قدما في تطبيق قرار مجلس النقابة بتطبيق لائحة الأجور الظالمة هو ضرر فادح بحق أبناء الأردن لأنه يمس أهم حقوقهم وهو التمتع بالرعاية الصحية الممكنة ويلحق آثارًا اجتماعية واقتصادية تخالف الرؤية الملكية التي تنادي باحترام حق المواطن الأردني بالرعاية الصحية الشاملة.

وتأسيسًا علي ما سبق فقد رفضت الهيئات الدافعة للفاتورة العلاجية رفضا قاطعا قبول العمل بهذه اللائحة للأسباب المذكورة أعلاه ولأسباب أخرى سيتم توضيحها من خلال المؤتمر الصحفي الذي سوف تعقده الجهات المذكورة قريبا لاطلاع الرأي العام على كافة التفاصيل، مؤكدين احتفاظهم بالحق في اتخاذ أي إجراءات قانونية تكفل حماية حقوق الجهات التي نمثلها.